



المحاضرة الثانية

تقريرات معهد شيخ الإسلام العلمي الفرقة الأولى

وماء لا يكره استعماله كماء البحر لما تقدم والآبار والعيون والأهار حديث أبي سعيد قال قيل يا رسول الله أنتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن فقال صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء رواه أحمد وأبو داود والترمذى

وحدث أرأيت لو أن نهرا بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء . متفق عليه (إذن النوع الرابع من النوع الأول وهو الماء الطهور هو ماء لا يكره استعماله. إذن ماء البحر لا يكره استعماله كذلك ماء الآبار والعيون والأهار لا يكره استعمالها لا في رفع الحدث ولا في زوال الخبث)

الحديث سئل النبي عليه الصلاة والسلام فقال الماء طهور لا ينجسه شيء طبعاً الماء طهور لا ينجسه شيء مقيد فإذا لم يتغير لونه ولا طعمه ولا ريحه (لكن تقييد الإجماع قيد هذا الحديث فإنه إذا تغير لون الماء أو طعمه أو ريحه إذن ينجس الماء أو يصير طاهراً بعد أن كان طهوراً. إذن الماء طهور مالم يتغير لونه أو ريحه أو طعمه)

أيضاً حديث وحدث أرأيت لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنه شيء . (كيف يستدل به؟ بحل الشيء منه أن نهراً يغتسل منه كل يوم. كذلك ماء الحمام لا يكره استعماله والمقصود هنا بالحمام العمومي كان في عهد الصحابة والسلف حمامات عمومية عبارة عن براميل ماء يملؤوها ويُوقدو تحتها نار . والحمام مأخذ من اسمه الحميم وهو الماء الساخن عندما دخله الصحابة رخصوا فيه .

ومن نقل عنه بالكراهة علل بخوف مشاهدة العورة أو قصد التنعم به؟ ذكره في المبدع ورواه الدارقطني بإسناد صحيح عن عمر رضي الله عنه أنه كان يسخن ماء في قمقم فيغتسل منه صاحبه الشيخ الألباني إذن ماء الحمام جائز بلا كراهة. لكن لا نستطيع قول بلا كراهة بإطلاق هذا لكن إذا خشي كشف العورة يكره. إذا تيقن بحرم بلاشك أن هذه الأماكن أماكن تعرى هذا يدخل يغتسل وهذا يتوضأ وهكذا فلو أنه أيقن أن هناك عورة تنكشف بحرم عليه. لو ظن غالب أنه هناك عورة تنكشف يكره له ولكن طالما جاء عن الصحابة أفهم فعلوا ذلك إذن لاشيء. ومعنى قمقم إناء كبير)

وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر إنه كان يغتسل بالحميم "ماء الساخن" صاحبه الألباني أما بالنسبة للشئ المسخن بالشمس كأحد عنده ماء أعلى المزبل وأمطرت السماء وبعد ذلك تشمست والماء سخن في الإناء



ولا يكره المسخن بالشمس وقال الشافعي تكره الطهارة بما قصد تشميشه (يعنى تعمد ذلك) حديث (لا تفعلي فإنه يورث البرص) . (هذا حديث ضعيف وطالما ضعيف إذن لا توجد كراهة) . رواه الدارقطني وقال يرويه خالد بن اسماعيل وهو متزوك وعمرو الأعسم وهو منكر الحديث

قال: ولأنه لو كره لأجل الضرر لما اختلف الضرر (هذا كلام جيد يريد أن يقول لو كره لأجل الضرر إذن لا تفرق معنا سواء تعمد يشمسيه أم لا) لما اختلف بقصد تشميشه وعدمه والمتغير بطول المكث وهو الآجن قال ابن المنذر اجمع كل من نحفظ عنه أن الوضوء بالماء الآجن جائز سوى ابن سيرين (يعنى لو إنسان حمل ماء في قربة من جلد أو شيء غالبا الماء يخز يكون له رائحة متغيرة مع طول المكث هل يجوز الوضوء به وهل يجوز شربه يقول لا يكره المتغير بطول المكث

ياليت من البداية حتى تستفيدوا الإجماعات تكتبوها وتذوونوها في مذكرة تريح وتساعد على التجميع لأن كل إجماع يساوي آية أو حديث على الأقل إجماعات الكتاب) وكذلك ما تغير في آنية الأدم (أي آنية الجلد) والنحاس لأن الصحابة كانوا يسافرون وغالب أسبقيتهم الأدم وهي تغير أوصاف الماء عادة ولم يكونوا يتيممون معها قاله في الشرح (مقصود بالشرح أي الشرح الكبير لأبوعمر بن قدامي وهو عبارة عن شرح لكتاب المقنع لابن قدامي وهو قد استفاد من عمه لأن الشرح الكبير عبارة عن المغني يكاد يكون هو هو نفس الألفاظ زاد عليه زيادات بسيطة) . أو بالريح من نحو ميّة قال في الشرح لا نعلم في ذلك خلافا (أي أنه إجماع وقد ذكرنا سابقا أن التغير بالجاورة غير تغير المخالطة الذي هو المازجة، والجاورة أي هناك ميّة انت وضعتها بجاور ماء سواء نهر أو بحر أو بئر ماء فلا شك والريح قائمة تغير الماء ويأتي يوضأ يجد الماء متغير لكن هل هذا التغير تغير مجاورة أم تغير مخالطة؟ هو تغير مجاورة أما إذا كان مخالطة ومازجة يعني أن الميّة نفسها وضعت في هذا البئر أو في هذا المكان فتهّرت أي تمزقت إذن هذا تغير مازجة لا يجوز للإنسان أن يتوضأ به) أو بما يشق صون الماء عنه كالطحلب وورق شجر ما لم يوضعوا وكذلك ما تغير جمره على كبريت وقار وغيرهما وورق شجر على السوافي والبرك وما تلقى الرّيح والسيول في الماء من الحشيش والتبّن ونحوهما لأنه لا يمكن صون الماء عنه (هذا معروف عند إخواننا الفلاحين هذا الشيء لا سيما في جمع حصاد القمح أو الغلة وغالبا تكون الرّيح قائمة فممكن تبن أو ما شابه يلقي في التّرع والأهوار وهذا جائز الإنسان يتوضأ منه ويغتسل به) قاله في الكافي الثاني ظاهر (هذا القسم الثاني من أقسام المياه الثلاثة وعرفنا أن أول قسم هو الماء الطهور) يجوز استعماله في غير رفع الحدث وزوال الخبث (هذا حكمه وليس تعريفه) وهو ما تغير كثير من لونه أو طعمه أو ريحه بشيء ظاهر غير (الباء مشددة ومفتوحة) اسمه حتى صار صبغ أو خلا أو طبخ فيه فصار مرقا فيسلبه الطهورية قال في الكافي بغير خلاف لأنه أزال عنه اسم الماء فأشبه الحال

(إذن هذا النوع الثاني ماتعرّيفه؟ ما تغير كثير من لونه أو طعمه بشيء ظاهر وكلمة كثير احتراز من الكلمة قليل مثال للتوضيح : لو إناء وقعت فيه قطعة صابون وانت مددت يدك واخذت قطعة الصابون طبعا سيغير في الماء هل هذا التغير كثير أم قليل بلاشك سيكون قليل إذن يجوز للإنسان يستعمله سواء طهارة كبرى أو صغرى



لكن فرضاً أنك تركتها في الماء وأصبح ماء صابون وليس ماء مطلق إذن لا يصلح أن يتواضأ به أو يغسل به سؤال خل يشترط الثلاث شروط مجتمعة حتى يكون ماء طاهر ان يتغير لونه وريحه وطعمه مع؟ لا، لا يشترط الثلاثة مجتمعة لو وصف واحد فقط تغير يكون ماء طاهر لكن بشرط يكون كثير مثلاً أي أعشاب وتوضع في الماء وتغلي إذن لا يصلح أما تغير كثير معفو عنه والإنسان الميت في تغسيله فأنت تضع للميت كافور أو عطر أو شئ كما يقول ابن حجر في فتح الباري يكون في الغسلة الثالثة أو أنه محمول على أنه شئ يسير لا يغير في الماء وإلا فإن الميت لابد أن يغسل بماء ظهور أهم شئ يكون الماء صالح للوضوء أو للغسل أن لا يكون التغير كثير مثلاً لو وقعت نقطة عطر في الماء التغير يسير بخلاف لو سكت كمية في الماء كذلك لو الخبر لو يسير وقع في الماء معفو عنه غير لو كمية وقعت في الماء جعلته محيراً مسألة أخرى عندنا لو المياه منقطعة وعند فتح الصنبور الضغط يكون شديد وتكون المياه بيضاء هل يجوز الوضوء بها أم لا يجوز؟ يجوز لأنه عبارة عن شبة عالية في المياه ننتظر حتى تترسب وتنفك عن الماء كذلك لو ماء مزج بالطين نفس الكلام ننتظر حتى تترسب إذن الماء المتغير بالمازجة سواء ريحه أو لونه لا يجوز التووضأ به لكن لو كانت المازجة مؤقتة وانفك عن الماء إذن يجوز لكن الخبر لا يتخيل أن يترسب فيما بعد وعلى هذا قس إذن الشئ الممزوج بإجزاء الماء لا يجوز التووضأ به حكمه طاهر يجوز استعماله في غير رفع الحدث وزوال الخبر هذا عند الخنابلة والحنابلة عندهم روایتين في هذه المسألة والرواية الأخرى يأنه يجوز الإنسان يزيل به الخبر ولا يرفع به الحدث وهذا هو الصواب والراجح

فإن زال تغيره بنفسه (لو أن ماء ظهور تغير وبعد ذلك زال بنفسه علي كلامه هنا وإذا زال بغيره مثلها بالظبط لكنه يتكلم علي زمانه لو ماء طاهر سكنا عليه ماء فأصبح ماء ظهور هذا الماء تغير بفعل فاعل) عاد إلى ظهوريته ومن الطاهر ما كان قليلاً واستعمل في رفع حدث (هذا عند الخنابلة وغيرهم من الطاهر ما كان قليلاً واستعمل في رفع حدث هذه مسألة سنأخذها فيما بعد وهي الماء المستعمل هل يكون طاهر أم ظهور؟) الخنابلة عندهم الماء المستعمل طاهر وكذلك المالكية والشافعية جماهير أهل العلم علي هذا الشئ أن الماء المستعمل طاهر وليس ظهور لا ترفع به حدث أكبر سواء جنابة او حيض ولا تووضأ به الصواب أن الماء المستعمل ظهور يزيل الخبر ويرفع الحدث

ما هو الماء المستعمل؟ مثلاً ماء تووضأ به وجمعته وتوضأ به هذا ماء مستعمل هل يجوز لشخص آخر أن يرفع به الحدث الجمهور علي أنه طاهر الأحناف شطوا قليلاً وقالوا أنه نجس والصواب أنه طاهر مطهر ولكن نعود نفسنا أن نحتاط في هذه

المسائل طالما الجمهور على ذلك لكن الكلام على أنه لا يوجد أمامي غير هذا الماء المستعمل هل أتركه وأتيمم لكن لا تلجمأ إليه مع عدم الحاجة والصواب أن الماء المستعمل ظهور يزيل الخبر ويرفع الحدث)

عند الخنابلة والظاهر ما كان قليلاً واستعمل في رفع حديث لأن النبي صلى الله عليه وسلم صب على جابر من وضوئه رواه البخاري وفي حديث صلح الخديبية وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه ويعفى عن يسيره (المقصود لو أين أتوا ضأ وتساقط يسير من هذا الماء المستعمل في الإناء) وهو ظاهر حال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لأنهم يتوضؤون من الأقداح أو إنفسمت فيه كل يد المسلم المكفارائم ليلاً نوماً (كل هذه قيود يضعها الفقيه وكل كلمة احتراز من شيء، كل يد المسلم إحتراز من مسألة الأصابع ، المكلف إحتراز من الصبي الصغير ومكلف تشمل وصفين بالغ وعاقل فهنا علي كلامه لو أن إنسان مكلف نام ليلاً ثم قام ووضع يده في إناء صار الماء مستعمل لا يرفع الحدث هذا الكلام غير صواب) ينقض الوضوء قبل غسلها ثلاثة بنية وتسمية وذلك واجب لقوله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ثلاثة فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده رواه مسلم (لكن هذا الحديث ليس به دليل علي ما يذكره في هذا الحديث حكم شرعي فيجب عليه حين يستيقظ ألا يضع يده مباشرة في الإناء بل يأخذ بكوب أولاً ويفسلها ثلاثة لماذا يارسول الله لـ إنه لا يدرى أين باتت يده سلمنا أنه فعل ذلك إذن هو ارتكب النهي. إذن ما حكم الماء؟ الماء عند الخنابلة ظاهر لا يرفع حديث ولا يزيل خبر لكن الصواب أن حكمه ظهور يرفع الحديث ويزيل الخبر لأن الإنسان في أصله ظاهر والماء في أصله ظاهر وظاهر التقي مع ظاهر إذن الخصلة أن الماء ظاهر "ظهور بفهم الفقه" يجوز أن أتوا ضأ واغسل به).

ويفتقر للنية لحديث عمر إنما الأعمال بالنيات (لا يوجد دليل على ذلك) وللتسمية قياساً على الوضوء قاله أبو الخطاب (أيضاً لا يوجد دليل على ذلك، لا يفتقر للنية ولا للتسمية).



٣. الثالث نجس يحرم استعماله إلا للضرورة ولا يرفع الحديث ولا يزيل الخبر (هذا حكمه)

التعريف: وهو ما وقعت فيه نجاسة وهو قليل

(إذا وقعت فيه نجاسة وهو كثير ما حكمه؟ كثير يعني زاد عن القلتين

#إذا كان الماء كثير ووقعت فيه نجاسة فلم تغيره فهو ظاهر بالإجماع

#إذا كان الماء قليل ووقعت فيه نجاسة فغيرته فهو نجس بالإجماع

#إذا كان ماء قليل وقعت فيه نجاسة فلم تغيره سترى بعد قليل



#إذا كان الماء كثير ووقيت فيه نجاسة فغيرته نجس). حديث ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض وما ينوبه من السباع والدوااب فقال إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث رواه الخمسة(هم السنن الأربع أبو داود والترمذى والنمسائى وابن ماجة ومعهم الإمام أحمد) وفي لفظ ابن ماجه وأحمد لم ينجسه شيء يدل على أن ما لم يبلغهما ينجس (قول النبي "إذا بلغ الماء القلتين لم يحمل الخبث" هذا منطق الحديث أما المفهوم هو باطن الكلام نفهم أن مالم يبلغ القلتين وتغير إذن ينجس وحقي لم يتغير على الراجح) وقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات متفق عليه يدل على نجاسة من غير تغير (لو الكلب ولغ في الإناء وضع لسانه في الإناء ليشرب أصبح الماء نجس هل ترى نجاسة؟ لا، لكنه أصبح نجسا ولو لم يتغير) وأن الماء يسير يمكن حفظه في الأوعية فلم يعف عنه قاله في الكافي وحمل حديث بئر بضاعة (يقصد حديث الماء طهور لا ينجسه شيء) على الكثير جيعا بين الكل قاله في المتنقى أو كان كثيرا وتغير بها أحد أوصافه (عائدة على الماء النجس) قال في الكافي بغير خلاف وقال في الشرح حكاه ابن المنذر إجماعا (إذن إجماع العلماء لو أن الماء كثير ووقيت فيه نجاسة فغيرت طعمه أو لونه أو رائحته أصبح نجس ولو أن الماء كثير ووقيت فيه نجاسة فلم تغيره فحكمه ظاهر باتفاق إذن من باب أولي لو ماء قليل فوقعت فيه نجاسة فغيرته فحكمه نجس)

فإن زال تغيره بنفسه (أي أن هذه النجاسة زالت) أو بإضافة طهور إليه أو بتزح منه ويقى بعده كثير طهر أي عاد إلى طهوريته والكثير قلتان (من قلال هجر) تقريبا واليسير ما دونهما وإنما خصت القلتان لورودها في بعض ألفاظ الحديث أي قلال هجر حوالي خمس قرب تقريبا والقربي مائة رطل بالعربي والرطل العراقي تسعون مثقالا وهم خمسمائة رطل بالعربي وثمانون رطلا وسبعين ونصف سبع بالقدسى (الشيخ قال ليس مهمه المقدار العراقي والقدسى لعدم معرفتنا به).

ومساحتهمما أي القلتان ذراع وربع طولا وعرضها عميقا فإذا كان الماء الطهور كثيرا ولم يتغير بالنجاسة فهو طهور ولو مع بقائها فيه حديث بئر بضاعة السابق رواه أحمد وغيره (يقول هنا المساحة ذراع وربع عبارة عن الذراع عند الفقهاء ٦ سم يصبح الان الذراع والربع تقريبا ٥٨ سم

إذن تصبح المساحة = الطول ٥٨ * العرض ٥٨ * العمق ٥ = تقريبا ٢٠٠ لتر إذن شك في كثرته فهو نجس (دائما نبني على اليقين وهو الأقل مثل الصلاة لو شكلت هل صلية ٣ أم ٤ ركعات نبني على الأقل ٣ الأحوط في العبادات فقط وليس في المعاملات والأحوال الشخصية)

#مسألة أخرى : وإن اشتبه ما تجوز به الطهارة بما لا تجوز به الطهارة لم يتحر ويتم بلا إراقة (سلمنا إنسان في سفر أو شئ من هذا القبيل وعنه إناء به ماء ظاهر يقينا وإناء به ماء نجس يقينا لكن نسيت اختلط الأمر عليه اشتبه ما تجوز به الطهارة بما لا تجوز به الطهارة علي كلام الحق ابلة وإن اشتبه ما تجوز به الطهارة بما لا تجوز به الطهارة لم يتحر معنى التحرى أن يري علامة تدل أن هذا الماء ظاهر أو نجس يقول : ويتم لأنه اشتبه المباح بالمحظور بلا إراقة هذا قول في المذهب هناك قول آخر هو لا يريق الماء)



يقول: إنه اشتبه المباح بالمخذور فيما لا تبيحه الضرورة فلم يجز التحرى كما لو كان النجس بولا أو كثر عدد النجس (أي أنك لا تستطيع تحديده) أو أشتبهت أخته بأجنبيات (يعني مثل رجل أراد أن يتزوج من مكان وأخبروه يقيناً أنه فلانة أرضتكم ولن أخت في هذا المكان لكن لا تعرف من هي هل يجوز الزواج أم لا من هذا المكان؟ إذا كان من مكان غير محصور العدد لكن قرية عددها محصور لا يجوز. بالنسبة لمسألتنا عليه أن يتحرى ويذكر عالمة للإناء ووصفه كذا إذا لم يعرف واشتبه به يتيمم ويترك الإثنين لماذا؟ إنه على يقين أنه لو تووضاً بأحد هما سينتبس بنجاسة وممكن يقول قائل يأخذ من هنا وهنا إذن يقيناً سيتوضاً بنجاسة إذن يترك الإثنين إذا لم يتحرى بعلامة) قاله في الكافي ويلزم من علم بنجاسة شيء إعلام من أراد أن يستعمله لحديث الدين النصيحة (سلمنا أن هناك بئر ماء وعلمت أن به نجاسة فعليك أن تعلم غيرك من باب الدين النصيحة)



& باب الآنية &

(ذكر الآنية في باب الطهارة لأن الماء يوضع في إناء لابد يعلم طهارته أم لا) يباح إتخاذ كل إناء ظاهر واستعماله ولو ثميناً في قول عامة أهل العلم قاله في الشرح لأن النبي صلى الله عليه وسلم اغسل من جفنة (قصعة جمعها جفان وجففات) وتوضأ من تور من صفر (أي نحاس) وتوضأ تور من حجارة (أي إناء من حجارة) وتوضأ من قربة وتوضأ من أدواة إلا آنية الذهب والفضة والمموه بهما (المموه أي الشيء المطلبي يكون ماء ذهب حقيقي وماء فضه حقيقي ليس تقليد) لما روى حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافتها فإنما هم في الدنيا ولكن في الآخرة وقال عليه الصلاة والسلام: الذي يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جهنم في بطنه نار جهنم متفق عليهما (هل هذا الأمر مقتصر على الأكل والشرب أم يتعدى إلى سائر الاستعمال) .

يقول: وما حرم استعماله حرم إتخاذه (إذن تتعدي وهو الراجح) على هيئة الإستعمال كالطنبور (آلة عزف، لو كاسات أو أطباق أو ما شابه تم صناعتها للزينة أيضاً تحرم) ويستوي في ذلك الرجال والنساء إتخاذ واستعمال (هناك فرق بين استعمال وإتخاذ، إتخاذ يعني اقتناء من باب المباهاة والشهرة هذا لا يصح ويحرم الإتخاذ والاستعمال وهو الراجح عند جهابير أهل العلم خلافاً للشوكياني والشافعية...) لعموم الخبر (الحكم للرجال والنساء لكن يجوز للنساء لبس الذهب) وتصح الطهارة بهما وبالإناء المغصوب هذا قول الخرقى لأن الوضوء جريان الماء على العضو فليس بمعصية إنما المعصية إستعمال الإناء (إذن استعمال الإناء شيء واستعمال الماء الذي بالإناء شيء آخر لو استعمله للوضوء جاز مع الكراهة) .
أسأل الله أن يرزقنا الفقه في الدين والحمد لله رب العالمين سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفر لك واتوب اليك .

